الاجابة النموذجية لمقياس منهجية البحث العلمي

سنة أولى ماستر – تخصص توثيق –

1. لا تحتوي منهجية تقديم الاستشارة على مقدمة و عرض و خاتمة. **صحيح**

فمنهجية تقديم الاستشارة القانونية تمر بثلاث مراحل : تبدأ بمرحلة حصر الوقائع و الاجراءات ثم طرح الإشكاليات القانونية ثم مرحلة اقتراح الحل القانوني.

2. يقوم المستشار بحصر الوقائع القانونية فقط ، و يستبعد الوقائع المادية المجردة. **صحيح**

يقوم بحصر الوقائع القانونية التي يترتب عنها أثر قانوني، و بذلك يتم استبعاد الوقائع المادية المجردة و التي لا يترتب عنها أي أثر قانوني، بحيث لا يكون لها تأثير أو ارتباط بالحل القانوني.

3. يعبر المستشار عن رأيه الشخصي لما يتوصل إلى الحل القانوني. **خطأ**

إن الحل القانوني الذي يتوصل إليه المستشار لا يعبر عن رأيه الشخصي ، بل يتمثل أساسا في الحل القانوني الموضوعي المجرد بشأنها وفقا للأسانيد القانونية التي ترتبط بموضوع الاستشارة.

4. هدف الطالب عند التعليق على حكم أو قرار قضائي هو إيجاد حل للمشكلة القانونية.**خطأ**

هدف الطالب عندما يريد التعليق على حكم أو قرار قضائي، ليس إيجاد حل للمشكل القانوني لأنه قد بث فيه من قبل الجهة القضائية المختصة و إنما عليه مناقشة و فهم توجه القضاء في مجال معالجته للقضية المطروحة.

5. و يجب أن يتوصل لنفس الحكم أو القرار. **خطأ**

ليس من الضروري أن يتوصل لنفس الحكم أو القرار ، لأنه قد يتوافق و اتجاه القضاء أو يخالفه ، و هنا عليه إبداء رأيه الشخصي و مدى تماشيه مع القواعد القانونية.

6. لما يتبع الباحث المنهج المقارن يقوم بتحديد الظواهر المتناقضة و ليس الظواهر المتماثلة.**خطأ**

لما يتبع الباحث المنهج المقارن يقوم بتحديد الظواهر المتماثلة (المتجانسة) و ليس الظواهر المتناقضة، حيث

يبرز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، معتمدا على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

7. منهجية دراسة حالة هي نفسها منهجية الدراسة المسحية .**خطأ**

رغم أن كليهما دراسة وصفية، إلا أنهما يختلفان في زمن الدراسة. فالدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجرى فيه البحث (الحاضر) و لا تتعلق بماضي الظاهرة و لا بمستقبلها. **عكس دراسة حالة** الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة و مفصلة عن الحالة المدروسة من حيث متابعة تطورها تاريخيا (ماضيها) و حاليا (حاضرها) و مستقبلا.

8. يصعب استخدام المنهج التجريبي في العلوم القانونية. **صحيح**

بما أن العلوم القانونية من العلوم الإنسانية ، فالظاهرة الإنسانية ظاهرة سلوكية لا نستطيع إخضاعها للتجريب، لأنها ظاهرة معنوية غير ملموسة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لأن القانون يعتمد على مجموعة من القواعد و المبادئ الأخلاقية و الاجتماعية و ليس على التجارب المادية التي يمكن اختبارها و تكرارها ، هذا و قد بدأ الباحثون في مجال القانون الجنائي و العلوم الجنائية و العلوم الإدارية محاولة استخدام التجريب إلا أن ذلك يبقى محدودا جدا .

9. تتميز البحوث الإنسانية و القانونية بأحادية المنهج. **خطأ**

تتميز بالتعددية المنهجية و هذا يدخل في إطار التكامل المنهجي ، لأن علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى، و نتيجة لتعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها، و هذا يحتم عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها.

10. أحد أدوات المنهج التحليلي النقد. **خطأ**

النقد هو أحد العمليات المستخدمة في المنهج التحليلي مع التفسير و الاستنتاج. وفي النقد يقوم الباحث بعملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في البحث العلمي الذي يقوم بتحليله. أما الأدوات البحثية الشائع استخدامها في المنهج التحليلي هي الملاحظة والاختبارات والمقابلة والاستبيان.